

سلسلة أوراق السياسات

17

التوجه التصديري للزراعة المصرية بين الواقع والطموح

أ. د هدى صالح النمر



رقم الإيداع: 2022/234844

ISBN: 978-977-87056-0-7

رئيس المعهد
أ.د. أشرف العربي

نائب رئيس المعهد
لشئون البحوث والدراسات العليا
أ.د. هالة أبوعلى

سلسلة أوراق السياسات

التوجه التصديري للزراعة المصرية
بين الواقع والطموح

تأليف: أ.د هدى صالح النمر

معهد التخطيط القومي-تقاطع ش
صلاح سالم مع ش الطيران – مدينة
نصر-القاهرة



الآراء الواردة في هذه الورقة تعبر عن
رأي المؤلف ولا تعبر بالضرورة عن رأي
المعهد.

حقوق الطبع والنشر محفوظة لمعهد
التخطيط القومي، يحظر إعادة النشر أو
النسخ أو الاقتباس بأي صورة إلا بإذن كتابي

عن المؤلف

الملخص

أ.د هدى النمر، أستاذ الاقتصاد الزراعي بمعهد التخطيط القومي، حاصلة على درجة الدكتوراه في الاقتصاد الزراعي من جامعة جودولو- المجر، وتتركز أبحاثها حول قضايا التنمية المستدامة، والأمن الغذائي، والتخطيط للتنمية الزراعية، ودراسات جدوى وتقييم المشروعات الزراعية.

تعد تنمية الصادرات الزراعية من أهم أهداف مخططي السياسات الزراعية في مصر، ورغم ما تبذله الدولة من جهود كبيرة للنهوض بها، فإن كميتها وقيمتها مازالت تقل كثيراً عن نظيرتها بالعديد من الدول المنافسة، وعن الامكانيات والفرص المتاحة.

ويرجع ذلك إلى وجود العديد من التحديات التي تواجه تسويق الصادرات الزراعية محلياً وخارجياً، وقد فاقمت تداعيات الحرب الروسية -الأوكرانية من الآثار السلبية التي تواجه الصادرات الزراعية المصرية.

ولتعزيز تلك الصادرات اقترحت الورقة مجموعة من السبل والآليات المتعلقة بالجوانب المؤسسية، وبالتسويق الداخلي والخارجي للصادرات الزراعية، وذلك بجانب اقتراح بعض السياسات والإجراءات الحكومية الأخرى المعززة للعملية التصديرية.

تهدف الورقة إلى بيان الوضع الحالي للصادرات الزراعية واتجاهات تطورها، ورصد الفرص والتحديات أمام النهوض بها، وتداعيات الحرب الروسية -الأوكرانية عليها، وذلك بجانب طرح مجموعة من الآليات والسبل أمام متخذي القرارات وواضعي السياسات لمواجهة التحديات، والنهوض بالصادرات الزراعية. رغم الجهود الكبيرة التي بذلتها الحكومة المصرية للنهوض بالصادرات الزراعية فهي مازالت أقل كثيراً من الإمكانيات المتاحة، ومن مثيلتها للدول المنافسة. حيث تواجه الصادرات الزراعية العديد من التحديات منها مشكلات متعلقة بالتسويق المحلي، وأخرى بالتسويق الخارجي. وقد تضمنت المشكلات المحلية غياب تواصل المصدرين مع صانعي السياسات، وضعف الروابط بين حلقات السلاسل التصديرية، وغياب المعلومات والبيانات المتعلقة بالتسويق، وقصور التمويل المخصص لصغار ومتوسطي المزارعين التصديرين، ونقص بعض مستلزمات الإنتاج كالأسمدة الكيماوية. أما مشكلات التسويق الخارجي فيأتي على قمة أولوياتها: صعوبات الشحن والتي تتمثل في عدم توافر أسطول وطني للنقل البحري، وغياب مراكب الشحن السريعة، وعدم توافر فراغات (سعات) بالشحن الجوي، وارتفاع تكلفة نولون الشحن.

نالت الآثار السلبية لتداعيات الحرب الروسية -الأوكرانية قطاع تصدير الحاصلات الزراعية، والتي تمثلت في اضطراب سلاسل الإمداد العالمية، وارتفاع تكاليف الشحن البحري، وتباطؤ النقل البري، وارتفاع الأسعار العالمية للطاقة، وارتفاع أسعار الأسمدة الكيماوية، وارتفاع التضخم العالمي، وسعر الفائدة العالمية.

ومع ذلك فقد كان لتداعيات الحرب آثارها الإيجابية على الصادرات الزراعية والتي تمثلت في فتح المزيد من الأسواق الجديدة أمام الصادرات التقليدية وغير التقليدية، والإحلال محل صادرات العديد من الدول التي تأثرت بالحرب أو بالتغيرات المناخية غير المواتية. كما أن انخفاض الجنيه المصري أمام الدولار كان دافعاً لتشجيع المصدرين على زيادة حجم وقيمة صادراتهم من السلع الزراعية إلى الأسواق الخارجية.

وفيما يتعلق بسبل وآليات النهوض بالصادرات الزراعية المصرية اقترحت الورقة إنشاء اللجنة الوطنية العليا للنهوض بالصادرات الزراعية، وهي بمثابة كيان رفيع المستوى يمثل في إطاره كافة الجهات الفاعلة في سلسلة القيمة للحاصلات الزراعية وذلك بهدف وضع فكر موحد للنهوض بالصادرات، والآلية الثانية تتمثل في تطوير وتحديث الإدارة المركزية للحجر الزراعي، والتوسع في زراعة المحاصيل البستانية (وخاصة الجديدة منها) بأراضي المشروعات الجديدة، والتوسع في نشر منظومة التكويد على عموم المزارع والحاصلات التصديرية، وتشديد الإجراءات الرقابية على موانئ الشحن المحلية، وسرعة العمل على توفير وتسيير خطوط ملاحية سريعة ومنظمة، والعمل على تأسيس شركة مساهمة مصرية في مجال النقل البحري، والتوسع في إنشاء المكاتب التجارية بالأسواق الخارجية. والعمل على تفعيل أداء مكاتب التمثيل التجاري، وتوقيع المزيد من بروتوكولات التعاون التجاري مع الدول التي لديها فرص لاستيراد المحاصيل الزراعية من مصر. شملت أيضاً السبل المقترحة للنهوض بالصادرات الزراعية تسهيل عمليات تقنين الأراضي الزراعية للمستثمرين في مجال إنتاج التقاوي للحاصلات التصديرية، وتطبيق الرخصة الذهبية في مجال تصدير الحاصلات الزراعية، وزيادة التسهيلات الجمركية والضريبية والتمويلية لمنتجي ومصدري الصادرات الزراعية، وزيادة الدعم الحكومي النقدي غير المباشر لتعزيز الصادرات الزراعية، وتشجيع الاستثمار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتصنيع المنتجات الزراعية بدلاً من تصديرها في صورة طازجة. وذلك بجانب وضع السياسات التي من شأنها تفعيل الآليات المؤسسية والتنظيمية التي تعزز التكامل فيما بين التسويق المحلي، والتصديري، والتصنيع الزراعي، (بما في ذلك سياسات دعم التسويق التعاقدية، والإرشاد التسويقي)، وأهمها التعاونيات الزراعية، ومنظمات المزارعين الإنتاجية، والمنظمات التصديرية، ومنظمات المجتمع المدني.

مقدمة

تعد تنمية الصادرات الزراعية من أهم أهداف مخططي السياسة الزراعية في مصر، كونها أحد العناصر الأساسية لتنمية مصادر مستمرة ومستقرة من النقد الأجنبي اللازم لتمويل خطط التنمية الاقتصادية، فضلاً عن أن الطلب الخارجي عليها يدفع لزيادة الإنتاج الزراعي، وارتفاع معدل الاستثمار، ومن ثم زيادة الدخل، وفرص التوظيف.

ويرجع اهتمام الدولة بالنهوض بالصادرات الزراعية إلى تمتع مصر بموقع جغرافي على مفترق طرق كل من أوروبا وآسيا وأفريقيا، بما يوفر لها ميزة نسبية مكانية، فضلاً عن تمتع الصادرات الزراعية المصرية بميزة نسبية وتنافسية عالية، وسمعة دولية وعربية طيبة.

ورغم ما تبذله الدولة من جهود كبيرة للنهوض بالصادرات الزراعية، فإن كمية وقيمة المصدر منها مازال يقل كثيراً عن نظيرتها بالعديد من الدول المنافسة. فوفقاً لبيانات منظمة التجارة العالمية، قدرت قيمة صادرات مصر الزراعية - الطازجة والمصنعة- عام 2021 بنحو 6,67 مليار دولار، بينما قدرت قيمة الصادرات الزراعية بنحو 41,49، و24,96، و12,12، و11,65 مليار دولار لكل من إسبانيا، وتركيا، وجنوب أفريقيا، ورومانيا على التوالي خلال ذات العام. كما أشار البنك الدولي أن إمكانيات التصدير غير المستغلة للصادرات الزراعية المصرية - الطازجة والمصنعة- تعد كبيرة، حيث تمثل نحو 60% للفاكهة، و57% للخضروات من نظيرتها المتاحة والممكن استغلالها، ويقدر قيمة الإمكانيات غير المستغلة بحوالي 1,6، و0,8 مليار دولار سنوياً لكل منها على الترتيب.

وانطلاقاً من تلك المؤشرات تأتي أهمية موضوع الورقة، والتي زاد من تبرير تناولها ما تشهده الساحة العالمية والمحلية من تغيرات ذات تأثير مباشر على الصادرات الزراعية لمصر، منها التأثيرات السلبية لتداعيات جائحة كوفيد-19، والتي زاد من تفاقمها أزمة الحرب الروسية-الأوكرانية والتي تمثلت في تعطل سلاسل الإمداد العالمية، وارتفاع أسعار الطاقة والغذاء، وأسعار المدخلات الزراعية، وارتفاع أسعار الشحن... وغيرها. وذلك فضلاً عن التأثيرات السلبية للتغيرات المناخية على الإنتاج الزراعي، ومن ثم على الصادرات الزراعية.

وتسعى الورقة إلى بيان الوضع الحالي للصادرات الزراعية المصرية واتجاهات تطورها، ورصد الفرص والتحديات أمام النهوض بها، وتداعيات الحرب الروسية-الأوكرانية عليها، وذلك بجانب طرح مجموعة من الآليات والسبل أمام متخذي القرارات وواضعي السياسات لمواجهة التحديات والنهوض بالصادرات الزراعية.

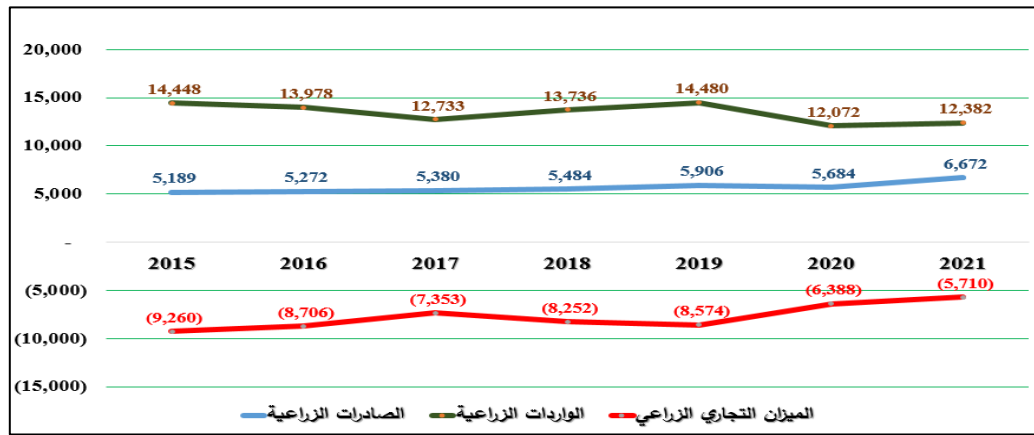
وتجدر الإشارة أن الورقة تركز على صادرات مصر من الحاصلات البستانية (الخضر والفاكهة) على وجه الخصوص لكونها تمثل الجانب الأعظم، والأكثر نمواً، والأوسع فرصاً للتوسع فيما بين مجموعات الحاصلات الزراعية.

1- التطورات الاتجاهية للأوضاع الراهنة للصادرات الزراعية (2015- 2022):

تطور الميزان التجاري الزراعي:

شهد الميزان التجاري الزراعي - متضمناً الصادرات الطازجة والمصنعة - خلال الفترة (2015- 2022) عجزاً مستمراً، اتسم بالتذبذب السنوي خلال الفترة (2015- 2019)، حيث تراوحت قيمة العجز ما بين 9,26 مليار دولار عام 2015، و7,35 مليار دولار عام 2017، أما خلال عامي 2020، 2021 فقد حقق العجز في الميزان أدنى مستوى له بقيم قدرها 6,38، و5,71 مليار دولار على التوالي (شكل 1-1). وحيث أن قيمة الصادرات الزراعية قد أخذت اتجاهاً عاماً متزايداً خلال الفترة المشار إليها، فإن التغير في قيمة العجز في الميزان الزراعي إنما يرجع في الأساس إلى التذبذب في قيمة الواردات الزراعية، وبالتالي فإن العجز في الميزان التجاري تزايد في السنوات التي تزايدت فيها قيمة الواردات وانخفض بانخفاضها.

شكل رقم (1-1): تطور الميزان التجاري الزراعي خلال الفترة (2015- 2021)



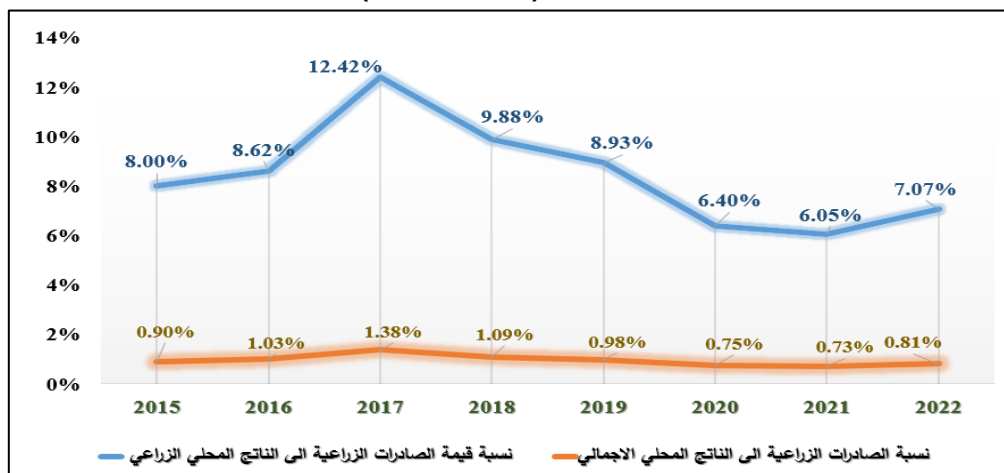
المصدر: محسوب من البيانات المتاحة لدى قاعدة بيانات منظمة التجارة العالمية ITC calculations based on UN COMTRADE statistics

*الأرقام بين الأقواس تعبر عن قيم سالبة.

1-1- تطور نسبة الصادرات الزراعية إلى الناتج المحلي الإجمالي:

تشكل الصادرات الزراعية نسبة ضئيلة في الناتج المحلي الإجمالي، حيث تراوحت بين 0,73% و 1,38% كحد أقصى (2017)، و 0,73% كحد أدنى والتي تحققت عام 2021، قبل أن تعاود الارتفاع قليلاً خلال عام 2022 (شكل 2-1). أما نسبة الصادرات الزراعية للناتج المحلي الزراعي فقد أخذت اتجاهًا عامًا متناقصاً خلال الفترة (2017-2021) قبل أن تعاود الارتفاع قليلاً خلال عام 2022. وقد تراوحت قيمة هذه النسبة خلال الفترة (2015-2022) ما بين 12,42% كحد أقصى، و 6,05% كحد أدنى.

شكل رقم (2-1): تطور نسبة قيمة الصادرات الزراعية إلى الناتج المحلي الإجمالي والزراعي خلال الفترة (2015- 2022)

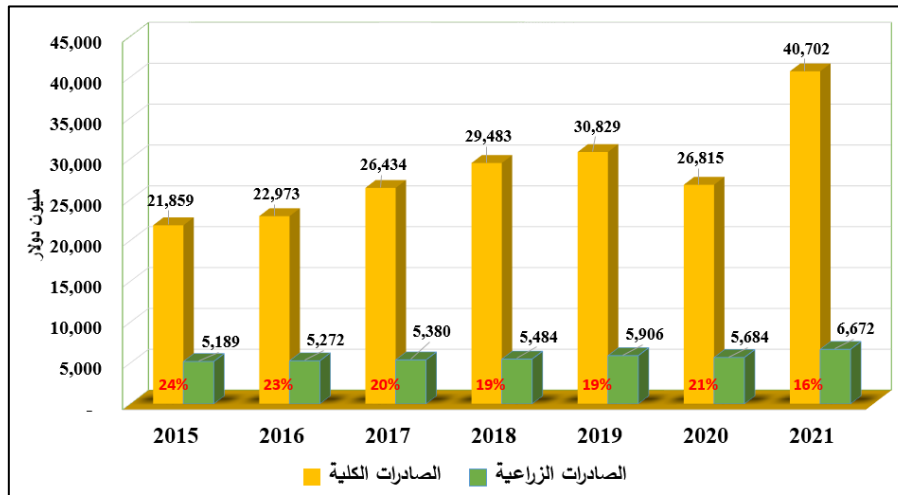


المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

2-1- تطور قيمة الصادرات الزراعية إلى إجمالي الصادرات السلعية:

شهدت قيمة الصادرات الزراعية الطازجة والمصنعة (المجمدة/ المجففة/...) اتجاهًا عامًا متزايدًا خلال الفترة (2015-2021) حيث ارتفعت من 5,19 مليار دولار إلى 6,7 مليار دولار، غير أن نسبتها إلى إجمالي الصادرات تراجعت ما بين 24% كحد أقصى (عام 2015)، و16% كحد أدنى (عام 2021) كما يتضح من شكل (3-1)، أما خلال عام 2022 ارتفعت هذه النسبة إلى 17%.

شكل رقم (3-1): تطور قيمة الصادرات الزراعية المصرية إلى إجمالي الصادرات السلعية



المصدر: ITC calculations based on UN COMTRADE المصنوع من البيانات المتاحة لدى قاعدة بيانات منظمة التجارة العالمية statistics

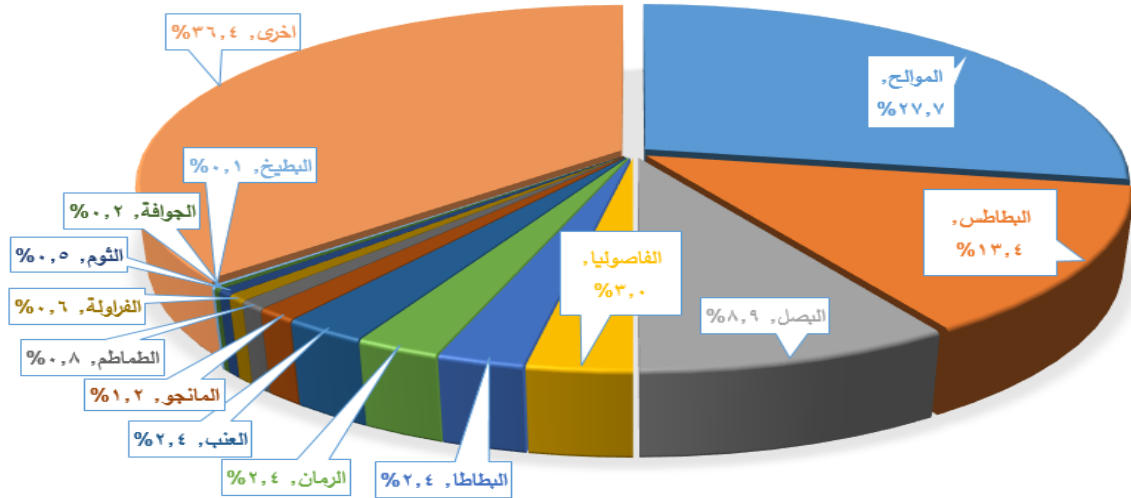
3-1- تطور الصادرات من الحاصلات البستانية:

شهدت كمية الصادرات المصرية من الحاصلات الزراعية ارتفاعاً كبيراً خلال الخمس سنوات الأخيرة، حيث ارتفعت من 4,4 مليون طن عام 2017، إلى 5,2 مليون طن عام 2020، وإلى 5,6 مليون طن عام 2021، ثم قفزت عام 2022 إلى 6,4 مليون طن (وهو رقم غير مسبوق في تاريخ الصادرات الزراعية) بقيمة قدرها 3,3 مليار دولار. وتضم الصادرات الزراعية ما يناهز نحو 406 نوعاً من المنتجات الزراعية التي يتم تصديرها إلى 160 سوقاً على مستوى العالم (الهيئة العامة للاستعلامات، 2023).

ويشير الهيكل السلعي لصادرات مصر من المحاصيل الزراعية عام 2022 (شكل 4-1) أن الموالح تشغل الجانب الأعظم من تلك الصادرات بنسبة تصل إلى 27,7%، يليها البطاطس 13,4%، ثم البصل 8,9%، أي أن هذه المحاصيل الثلاثة تشكل ما يقرب من نصف صادرات مصر من الحاصلات الزراعية، وإذا ما أضيف إليها الصادرات من الفاصوليا، والبطاطا، والرمال، والعنب، والمانجو، والطماطم، والفراولة ترتفع مساهمة هذا المحاصيل العشرة إلى ما يقرب من 62,8% من إجمالي صادرات مصر من المحاصيل الزراعية.

وفيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للصادرات الزراعية، على المستوى الإقليمي يلاحظ أن الدول العربية تستأثر بالجانب الأكبر من هذه الصادرات، حيث تستحوذ على نحو 40% منها، ويأتي في مقدمتها المملكة العربية السعودية (12%)، يليها دول الاتحاد الأوروبي (23,3%)، ثم روسيا (12,5%)، فالصين (5%)، أما الدول الأفريقية فلم يتعد نصيبها (4%) من صادرات مصر الزراعية عام 2020 (الإدارة المركزية للحجر الزراعي).

شكل رقم (4-1): أهم صادرات مصر الزراعية عام 2022



المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، الإدارة المركزية للحجر الزراعي.

وباستعراض التوزيع الجغرافي لهذه الصادرات على مستوى الدول خلال عام 2021 وفقاً للسلع يلاحظ من جدول (1) بالملحق أن خمس دول تستحوذ على 43% من قيمة صادرات مصر من البرتقال وهي روسيا (12%)، والسعودية (11%)، والهند (7%)، وهولندا (7%)، وبنجلاديش (6%)، أما البطاطس فيصدر 36% منها إلى روسيا. كما أن 59% من قيمة صادرات مصر من البصل كانت من نصيب السعودية (27%)، والمملكة المتحدة (19%)، وهولندا (13%)، أما العنب فإن 50% من صادراته تُقسم بين المملكة المتحدة، وهولندا.

4-1 أبرز الجهود الحكومية لتعزيز الصادرات الزراعية:

- توفير التسهيلات الائتمانية لمزارعي ومصدري الحاصلات الزراعية وخاصة صغار المزارعين والمنتجين، حيث يقوم البنك الزراعي المصري في إطار مبادرة البنك المركزي بتوفير قروض بفوائد ميسرة لا تزيد عن 5% لتنفيذ المشروعات الزراعية.
- الجهود الكبيرة التي تقوم بها الإدارة المركزية للحجر الزراعي -بعد تطويرها- بالتعاون مع المجلس التصديري للحاصلات البستانية والتي أسفرت على الأتي:
 - رفع الحظر الذي تفرضه بعض الدول الأوروبية والعربية على الصادرات الزراعية المصرية الطازجة.
 - تشديد الرقابة والتعامل القانوني مع مصدري السلع الزراعية غير الملتمزين بالقواعد والاشتراطات التصديرية للدول المستوردة.
 - فتح العديد من الأسواق الجديدة أمام الصادرات الزراعية المصرية والتي بلغ عددها خلال الخمس سنوات الأخيرة (2018-2022) نحو 80 سوقاً، منها 19 سوقاً تم افتتاحها خلال عام 2022 (نبض، 2023).
 - إدخال وإنتاج محاصيل تصديرية جديدة ذات ميزة تنافسية مرتفعة مثل الكينوا، والكسافا، وأصناف النخيل المطلوبة بالأسواق الخارجية، مثل البارحي والمجدول.

- تطبيق منظومة التوكيد على مزارع الإنتاج التصديري لبعض المحاصيل الزراعية، وعلى محطات التعبئة والتصدير لضمان التحقق من الالتزام بالمعايير والضوابط العالمية المحددة من قبل الدول المستوردة، وضمان الحفاظ على جودة الحاصلات الزراعية المصرية أمام نظيرتها المنافسة.
- تولي الحجر الزراعي مسؤولية تحديد المزارع التي تصدر منتجاتها لكل دولة على حدة، حيث أن هناك مزارع يقتصر التصدير منها لأسواق الدول الأوروبية، وأخرى للتصدير لدول الخليج، واليابان، وأستراليا، وهناك مزارع يتم توكيدها واعتماد منتجاتها لجميع الأسواق العالمية.
- إطلاق العديد من المنصات الإلكترونية التصديرية من خلال وزارتي التجارة والصناعة، ووزارة الزراعة واستصلاح الأراضي لتعزيز وصول البيانات والمعلومات والفرص التصديرية إلى المصدرين، ومن أهم هذه المنصات: بوابة الصادرات المصرية، ومنصة مصر الزراعية، ومنصة أجري توداي، ومنصة "هدهد صديق الفلاح" والتي تعد بمثابة منظومة إرشادية زراعية رقمية تُقدم عبر التليفون المحمول من خلال تقنية الذكاء الاصطناعي بما يحسن من جودة الحاصلات الزراعية وخاصة التصديرية منها.
- التوسع في زراعة المحاصيل الزراعية الاستراتيجية وخاصة التصديرية منها بعدد من المشروعات الزراعية القومية الكبرى، منها مشروع استصلاح مليون ونصف المليون فدان، ومشروع مستقبل مصر للإنتاج الزراعي، ومشروع توشكى بصعيد مصر، ومشروع المائة ألف صوبة زراعية، وذلك بجانب التوسع في إنتاج أصناف التقاوي عالية الإنتاجية من خلال إطلاق الدولة للبرنامج الوطني لإنتاج تقاوي الخُضر عام 2019، والتي تستورد مصر 98% من احتياجاتها منها بقيمة قدرها نحو 2 مليار جنيه سنوياً (معهد التخطيط القومي، 2021).
- إجراء تطوير تشريعي لعدد من القوانين الزراعية ومنها قانون التعاونيات الزراعية، وقانون الزراعة العضوية، وقانون التكافل الزراعي، إلا أن البعض من تلك القوانين مازال في حاجة لمزيد من التعديلات كقانون التعاونيات، والبعض الآخر لم يفعل بعد على أرض الواقع مثل قانون التكافل الزراعي.
- زيادة حجم الاستثمارات العامة الموجهة لقطاع الزراعة رغم ما يشهده الاقتصاد المصري من تداعيات أزمة كوفيد-19، والحرب الروسية-الأوكرانية. فقد بلغت الاستثمارات الزراعية المنفذة خلال عام 2022/21 نحو 58,7 مليار جنيه بزيادة قدرها 50% عما تم تنفيذه خلال عام 2020/19. ومن المتوقع أن تصل عام 2023/22 إلى نحو 68,1 مليار جنيه بزيادة 16% عن عام 2022/21 (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، 2022).

2- تحديات النهوض بالصادرات الزراعية المصرية وتداعيات الحرب الروسية-الأوكرانية:

رغم ما شهده أداء قطاع الصادرات الزراعية المصرية من تطورات إيجابية ملحوظة خاصة خلال السنوات الخمس الأخيرة، فإن هذا القطاع مازال يواجه عدداً من التحديات والمشكلات يمكن بيان أهمها فيما يلي:

1.2. تحديات ومحددات النهوض بالصادرات الزراعية:

1.1.2 مشكلات التسويق المحلي²:

■ المشكلات التنظيمية والإدارية وأهمها:

- تفتقر المنظومة التصديرية للحاصلات الزراعية الآلية والكيان الذي يقوم بدور القائد، أو المايسترو لضبط إيقاع العمل لتلك المنظومة، والعمل على جمع مختلف مكوناتها وأطرافها في إطار متكامل

² تم استخلاص عدد كبير من تلك المشكلات من نتائج ورشة العمل التي نظمها معهد التخطيط القومي خلال شهر ديسمبر 2021، في إطار إعداده لدراسة حول التوجه التصديري للزراعة التصديرية شارك فيها مجموعة مختارة من ذوي الخبرة والعاملين في مجالات مختلفة في حقل النشاط التصديري للحاصلات الزراعية.

ومتربط وفق منهج سلاسل القيمة، فضلاً عن تقديم يد العون والمساعدة لعلاج ما قد يكتنفها من المشاكل والمحددات والاختناقات.

- غياب أو انسداد القنوات الفعالة والمنتظمة للتواصل والحوار فيما بين المصدرين، وصانعي السياسات ومتخذي القرارات. غالباً ما يدفع هذا الوضع إلى اتخاذ قرارات دونما مشاركة أو حوار مع أصحاب المصلحة، وأحياناً يتم عقد لقاءات مع أصحاب المصلحة لكنها لم تسفر عن الوصول لحلول لمشكلاتهم، والتي هي في واقع الأمر مشكلات الدولة الخاصة بتنمية الصادرات الزراعية.
- ضعف وانكماش دور الدولة – ممثلة في مختلف الجهات المعنية وذات العلاقة بالشأن التصديري- في التخطيط وتحقيق طموحات الدولة للنهوض بالصادرات. وكاد يقتصر دورها على الجانب الفني والرقابي الخاص بضمان شروط الجودة والمواصفات من خلال الحجر الزراعي، وفتح أسواق جديدة بالتعاون مع المجلس التصديري. أما الجوانب المادية فمحدودة، والجوانب اللوجستية كالخدمات الإرشادية معدومة. ويمتد الأمر إلى القصور في دور مكاتب التمثيل التجاري في دراسة الأسواق وفتح نوافذ تصديرية جديدة، والمساهمة في حل ما قد يطرأ من مشاكل للمصدرين المصريين بالخارج، بجانب عدم تواجدها في العديد من الدول المستوردة.
- ضعف الروابط فيما بين حلقات السلاسل التصديرية للحاصلات الزراعية، حيث أن صغار ومتوسطي المزارعين – على نحو خاص- لا يزالون بمنأى عن المشاركة الفاعلة والعادلة ضمن السلاسل التصديرية للحاصلات الزراعية، حيث تتسم روابطهم بقدر كبير من الضعف، والبعد عن الاستقرار والاستدامة والثقة المتبادلة، والعمل في إطار من الشفافية وانسياب المعلومات، والتشاركية في تحمل المخاطر.
- التخلف والقصور المبالغ في دور الجمعيات التعاونية الزراعية في العديد من المجالات التي يمكن أن تدعم وتعزز النشاط التصديري، لاسيما دورها في مجال تنظيم متوسطي وصغار المزارعين في إطار العمل الجماعي الذي يمكنهم من الاندماج الفعال في المنظومة التصديرية، فضلاً عن دورها في مجال الإرشاد والتوعية التصديرية، وفي مجال التوكيد، وغير ذلك من المجالات.

■ المشكلات التسويقية والإجرائية:

- غياب المعلومات والبيانات التفصيلية والحديثة المتعلقة بتسويق الحاصلات الزراعية لدى الجهات المحلية المعنية.
- وجود قدر أو آخر من التضارب والازدواجية المؤسسية، من ذلك وجود أكثر من جهة تمارس عملية الرقابة على الحاصلات الزراعية التصديرية. ورغم الدور الأساسي للحجر الزراعي في القيام بالدور الفني في التحقق من معايير الصلاحية للمنتجات التصديرية، هناك أيضاً هيئة سلامة الغذاء التي تمارس دوراً مماثلاً، ورغم عدم الاعتراف بالشهادة الصادرة عنها في الدول المستوردة والتي تهتم فقط بالشهادات الصادرة عن الحجر الزراعي. كما أن ذلك التدخل يمثل مزيداً من الأعباء والتكلفة التي يتحملها المصدرين في صورة رسوم تسجيل مرتفعة لدى الهيئة.
- التعدد والتضارب وعدم الاتساق في البيانات والمعلومات التصديرية التي تنشرها الجهات المحلية المعنية من جهة، وتلك التي تنشرها الجهات الدولية عن مصر من جهة أخرى، الأمر الذي قد يحول دون إعطاء صورة حقيقية عن الصادرات الزراعية المصرية ومستويات الأداء وسبل التطوير³.

³ تصدر البيانات والمعلومات التصديرية للسلع الزراعية عن أكثر من جهة، وتصنيفات وتقسيمات سلعية مختلفة، ووفق أعوام ميلادية أو مالية أحياناً، ومواسم تصديرية أحياناً أخرى، وبعض الجهات تصدرها لكميات، وجهات أخرى تصدرها بالقيمة التصديرية، ومنها ما هو مقيم بالجنيه المصري، وما هو بالدولار. فضلاً عن أن بيانات بعض الجهات تشمل الصادرات الزراعية متضمنة المصنع منها، وأخرى تقتصر على الصادرات من السلع الطازجة فقط.

- قصور التمويل المخصص لصغار ومتوسطي المزارعين التصديريين وشروطه التجارية المرتفعة، حيث يتطلب الإنتاج التصديري نفقات أعلى بدرجة ملحوظة بالمقارنة بالإنتاج غير التصديري، الأمر الذي قد يعوق هؤلاء المزارعين دون الإنفاق الكافي واللازم لإنتاج منتج ذو مواصفات تصديرية جيدة. تحول كذلك شروط الإقراض المرتفعة دون توسع أصحاب الحيازات الكبيرة في النشاط التصديري نتيجة لارتفاع تكاليف المنتج التصديري.
- تأخر رد المستحقات للمصدرين من صندوق دعم الصادرات، برغم المبادرات التي أعلنها رئيس الجمهورية ووزير المالية للوفاء بتلك المستحقات. فضلاً عن الارتفاع المبالغ فيه في نسب الخصم التي تفرض على تلك المستحقات حال الوفاء بها، وضعف مساهمة هذا الدعم في تحفيز وتشجيع التصدير.
- معاناة متوسطي وصغار المزارعين من رسوم وأعباء وإجراءات عملية التوكيد. يرتبط بذلك ضعف دور الجهات المحلية الرسمية مثل المديریات، والإدارات الزراعية، والجمعيات التعاونية في إقناع وجذب صغار ومتوسطي المزارعين التصديريين للانضمام لمنظومة التوكيد.
- النقص الشديد في عدد موظفي ومفتشي الحجر الزراعي المسؤولين عن تغطية كافة المزارع التصديرية ومحطات التصدير، كما يحول ذلك دون التوسع في تغطية منظومة التوكيد لعدد أكبر من الحاصلات التصديرية.
- النقص في بعض مستلزمات الإنتاج وبخاصة الأسمدة الكيماوية، مع تكرار الارتفاعات الكبيرة في أسعارها وفي أسعار مستلزمات إنتاجها، وفي أسعار مدخلات الإنتاج الأخرى - ومنها أسعار الطاقة- في ظل الأزمة الحالية من جراء الحرب الروسية -الأوكرانية، مما يزيد من تكاليف الإنتاج للسلع التصديرية، ويحد من تنافسيتها بالأسواق الخارجية.
- وجود العديد من التحديات المرتبطة بتقنين الأراضي الزراعية للمشروعات الاستثمارية، وتوفير الاحتياجات من العملة الأجنبية، بالإضافة إلى كثرة الإجراءات والروتين اللذان يحدان من تدفق الاستثمارات الزراعية والتصديرية، وغيرها من المشكلات المرتبطة بالمنافذ الجمركية، وببطء التقاضي، وارتفاع الأعباء الضريبية.

■ 2.1.2. مشكلات التسويق الخارجي:

- تأتي صعوبات الشحن على قمة التحديات الحاكمة المقيدة لتدفق الصادرات الزراعية المصرية والتي فاقمت تداعيات الحرب الروسية - الأوكرانية من آثارها السلبية على كفاءة عملية التسويق الخارجي للمحاصيل التصديرية، وتتمثل أوجه هذه الصعوبات فيما يلي:
- عدم كفاية الأسطول الوطني للنقل البري للحاويات، بجانب قدم العديد من وحدات أسطول النقل الحالي، مما يترتب عليه تعطل عمليات النقل، ومن ثم تأخر مواعيد وصول الشحنات التصديرية للأسواق الخارجية.
 - غياب المراكب السريعة (الشارتر حمولة 1000 - 2000 طن) والتي يحول غيابها دون التوسع في تصدير الحاصلات الزراعية سريعة التلف كالفراولة والطماطم والفاصوليا والجوافة إلى الدول الأوروبية المختلفة رغم إنتاج مصر الوفير منها.
 - عدم وجود أسطول وطني للنقل البحري.
 - عدم توافر فراغات (مساحات) بالشحن الجوي بالقدر الكافي للحاصلات سريعة التلف على وجه الخصوص مما يحمل المصدرين خسائر كبيرة.

تواجه الصادرات الزراعية المصرية عدداً آخر من التحديات تتعلق بالأسواق الخارجية ومنها على سبيل المثال:

- الأسواق الأفريقية: قلة الموانئ المؤهلة لتلقي الشحنات المصدرة في بعض الدول الأفريقية (السودان، وأثيوبيا)، وكثرة الطرق غير الممهدة أو المأمونة لنقل البضائع (السودان، والعراق، وبعض الدول الأخرى)، بجانب غياب الضمانات الكافية ضد المخاطر بالعديد من الأسواق الأفريقية، فضلاً عن عدم وجود خطوط ملاحية مباشرة.
- الأسواق الخليجية (كامل، 2022): وضع معايير مشددة (للصحة النباتية ومتبقيات المبيدات وغيرها) أمام الصادرات الزراعية المصرية، ورفع حدة المنافسة مع الصادرات الزراعية المصرية (فالكويت على سبيل المثال تعطي أفضلية للمنتجات المحلية بفارق 15% عن مثيلاتها المستوردة، فيما تطبق باقي دول مجلس التعاون نسبة 10%)، وتقديم بعض دول الخليج مزايا تفضيلية لصادرات دول أخرى غير عربية بموجب اتفاقيات تجارة حرة بينها، مما يحد من القدرة التنافسية للصادرات المصرية، وذلك بجانب اشتراطات بعض دول الخليج وجود وكيل محلي من أجل دخول الصادرات المصرية لأسواقها.
- هناك أيضاً أسواق لدول أخرى تفرض رسوماً إضافية على الحاويات الصادرة من مصر، كما تتراجع بعض الدول العربية والأفريقية عن تنفيذ بعض بنود الاتفاقيات الجمركية المشتركة مثل اتفاقية التجارة العربية (الجزائر، والسودان، وليبيا)، واتفاقية الكوميسا (بعض دول الشرق الأفريقي).
- يضاف لما سبق ذكره من معوقات التصرفات غير المقبولة لبعض مصدري السلع الزراعية المصريين بالأسواق الخارجية، ومنها البيع بالعمولة وخاصة بالأسواق العربية مما يضر بالمصدرين الملتزمين، وتدافع المصدرين للتواجد بالأسواق -وخاصة الجديدة منها- بدون تخطيط أو تنظيم مسبق مما يترتب عليه انخفاض أسعار بيع الصادرات الزراعية المصرية بتلك الأسواق نتيجة لزيادة الكميات المعروضة سنوياً، كما حدث في سوق بنجلاديش مؤخراً.

2.2. تداعيات الحرب الروسية- الأوكرانية على الصادرات الزراعية المصرية

لم يكد العالم يستعيد أنفاسه مجدداً ويتعافى من تبعات جائحة كوفيد- 19 التي قوضت النمو الاقتصادي العالمي، وفرضت الإغلاق الكلي والجزئي بفعل قيود مكافحة الوباء، حتى نشبت الحرب الروسية-الأوكرانية في 24 فبراير 2022، والتي مازالت تداعياتها جارية منذ نحو 15 شهراً ونتجت عنها تبعات اقتصادية نالت العالم أجمع، وتجلت مظاهرها في عدم انتظام سلاسل الإمداد العالمية، وارتفاع أسعار الطاقة والغذاء، وأسعار مستلزمات الإنتاج، وتنامى الضغوط التضخمية، وتزايد أعباء الديون. وما زال المشهد الدولي يعاني من الضبابية الشديدة بشأن التطورات المرتقبة وانعكاساتها على اقتصادات الدول.

وقد نالت التبعات السلبية لهذه الحرب كافة قطاعات الاقتصاد المصري ومنها قطاع الزراعة، وقطاع تصدير الحاصلات الزراعية على وجه الخصوص.

1.2.2. الآثار السلبية لتداعيات الحرب على الصادرات الزراعية

- اضطراب سلاسل الإمداد العالمية

أسفرت الحرب عن حدوث ارتباكات في سلاسل الإمداد، وانقطاعات حادة في التدفقات التجارية عبر سلاسل الإمداد العالمية نتيجة للتدمير الكبير الذي لحق بالبنية التحتية والموانئ والسكك الحديدية الأوكرانية من جهة، والعقوبات الاقتصادية التي فرضتها 38 حكومة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وآسيا على روسيا -ومن بينها إغلاق عديد من منافذ التصدير عبر موانئها البحرية- والتي استجاب لها كثير من الشركات والبنوك العالمية (Gourinchas, 2022). وقد انعكس ذلك في صعوبة وصول الصادرات

الزراعية إلى هاتين الدولتين، وتحمل تكاليف شحن أكثر للتحايل على هذا الوضع بالنقل لمسافات أطول، ولدول أخرى، ولمحطات ترانزيت أكثر.

- ارتفاع تكاليف الشحن البحري وتباطؤ النقل البري

تعرضت موانئ أوكرانيا المطلّة على البحر الأسود للحصار أو الاحتلال، مما أدى إلى تحول، وإطالة المسارات التي تقطعها الصادرات الزراعية نتيجة لتراجع حركة الحاويات العالمية، كما أدت إجراءات التحقق من الامتثال للعقوبات المفروضة على روسيا، إلى تباطؤ النقل بالسكك الحديدية.

عانت الصادرات الزراعية المصرية كذلك من صعوبة إيجاد حاويات تستوعب كافة الصادرات الزراعية، وذلك بجانب ارتفاع أسعار الشحن إلى ما يقرب من الضعف (القرار، 2022) وقد ساعد في ارتفاع تكاليف الشحن التزايد المطرد في تكاليف أسعار التغطية التأمينية ضد المخاطر الملاحية والعسكرية في مناطق النزاع (تعادل تكلفة التأمين ما بين 20 - 50% من تكلفة النولون حسب درجة المخاطر الملاحية) والمناطق المتاخمة، وذلك بجانب ارتفاع أسعار وقود الناقلات.

كما أدى ازدحام الموانئ وارتفاع تكاليف الشحن البحري، إلى ارتفاع أسعار استئجار سعة الحاويات لمستويات قياسية غير مسبوقة (United Nations, 2022)، وقد بلغت الزيادة في أسعار الشحن البحري 20%، ومن الطبيعي أن ينعكس ذلك سلباً على تكلفة صادرات مصر الزراعية وخاصة أنها لا تمتلك أسطول نقل بحري وطني.

- ارتفاع الأسعار العالمية للطاقة

تأثراً بتبعات الحرب وما ترتب عليها من اضطراب في سلاسل الإمداد واستمرار التوترات التجارية، شهدت أسعار الطاقة (لكل من النفط والغاز الطبيعي والفحم والكهرباء) العالمية ارتفاعات غير مسبوقة عام 2022، وفقاً للبنك الدولي فُدرت بنسبة 59% (World Bank, 2022). وانعكست تبعات ارتفاع أسعار الطاقة العالمية محلياً ليس فقط في ارتفاع تكاليف نقل المحاصيل التصديرية، ولكنها امتدت إلى ارتفاع تكاليف إنتاج تلك المحاصيل وخاصة في ظل ارتفاع أسعار الديزل بمعدلات كبيرة مقارنة بأسعار الغاز والذي يعد مصدر وقود الشاحنات والجرارات الزراعية، مما يؤثر على القدرة التنافسية للصادرات الزراعية المصرية.

- ارتفاع أسعار الأسمدة الكيماوية العالمية

شهدت أسعار الأسمدة الكيماوية ارتفاعاً كبيراً 30%- منذ بداية عام 2022 بعد زيادتها بنحو 80% خلال عام 2021 نتيجة لتداعيات أزمة كوفيد - (معهد التخطيط القومي ، 2022).

ويرجع السبب الرئيسي لذلك إلى انخفاض الإنتاج العالمي منها لكون روسيا تتحكم وحدها في تصدير نحو 15% من الأسمدة النيتروجينية، ونحو 17% من الأسمدة البوتاسية من جهة (World Food Program, 2022)، وإلى ارتفاع تكاليف عناصر إنتاجها، ويأتي في مقدمتها الغاز الطبيعي والذي يساهم وحده بما يتراوح بين 70 - 80% من تكاليف إنتاج الأمونيا وهي مادة أساسية لإنتاج الأسمدة النيتروجينية من جهة أخرى. وتعود مخاوف استمرار ارتفاع أسعار الأسمدة على الصادرات الزراعية المصرية ليس فقط في ارتفاع تكاليف إنتاجها، ولكن في مخاطر تجنب المزارعين استخدام المعدلات النمطية منها خوفاً من ارتفاع التكاليف، مما قد يخفض من إنتاجية المحاصيل التصديرية.

ارتفاع التضخم العالمي

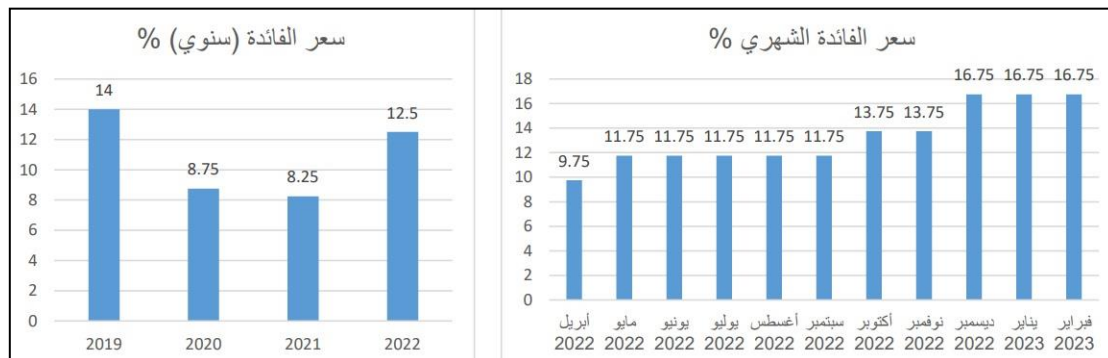
أدى ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الأساسية، واضطرابات سلسلة الإمداد، وزيادة الطلب إلى زيادة التضخم العالمي لما يقرب من 10% خلال عام 2022⁴، وهو أعلى مستوى في 26 عاماً، ويشكل الارتفاع في الأسعار العالمية للغذاء والطاقة ثلثي الارتفاع في معدل التضخم العالمي (معهد التخطيط القومي ، 2022). وترجع خطورة ارتفاع معدلات التضخم إلى انعكاسها على ارتفاع تكلفة المعيشة -وخاصة في الدول النامية والناشئة- مما يقوض القوة الشرائية للأسر، والتي قد تنعكس على انخفاض الطلب على صادرات مصر من السلع الزراعية.

امتدت ارتفاعات معدلات التضخم بصورة جلية محلياً حيث واصلت ارتفاعها خلال عام 2022 لترتفع من 8% في يناير إلى 21,9% في ديسمبر، وواصلت ارتفاعها خلال الربع الأول من عام 2023 لتصل إلى نحو 40% (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أعداد مختلفة). وقد يدفع ذلك الدولة إلى المزيد من رفع أسعار الفائدة وأسعار الاقتراض مما يزيد من الأعباء المالية على المنتجين والمصدرين للحاصلات الزراعية.

- ارتفاع أسعار الفائدة العالمية

في محاولة لترويض التضخم المتزايد في معظم دول العالم اتجهت البنوك المركزية والرئيسية لرفع أسعار الفائدة الإسمية، وبالتوازي رفع البنك المركزي المصري سعر الفائدة سواء على الودائع أو القروض على مراحل عدة بهدف كبح الضغوط التضخمية محلياً (شكل 1-2).

شكل رقم (1-2): تطور أسعار الفائدة الشهرية والسنوية %



المصدر: Ceicdata, country economy, Egypt Central Bank key rates 2023 | countryeconomy.com

ولا شك أن استمرار الارتفاعات المتتالية في أسعار الفائدة، ومن ثم في سعر الإقراض (شكل 2-2) سوف تحد من قدرة المستثمرين في القطاع الزراعي على الحصول على الائتمان المناسب بالأسعار المناسبة، ومن ثم سوف ترتفع تكلفة الائتمان التي ستعكس بالضرورة على أسعار كافة مدخلات ومخرجات القطاع الزراعي والتصدير المصري، مما قد يحد من تنافسية صادرات هذا القطاع بالأسواق الخارجية.

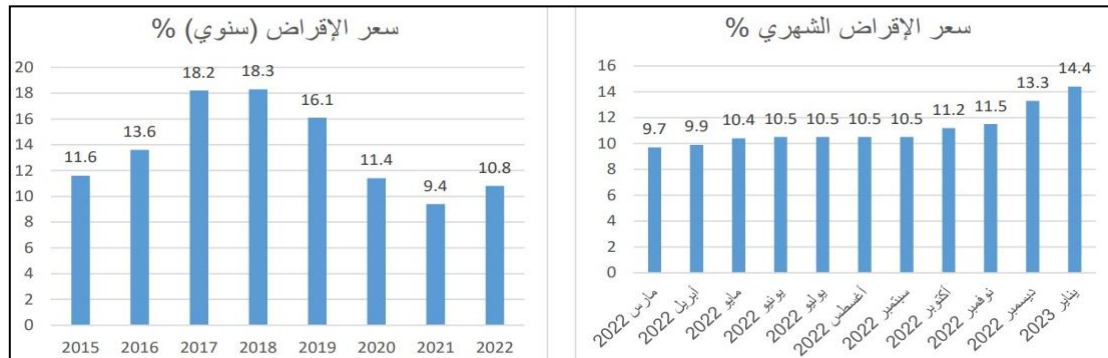
- تراجع معدل تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة

في ظل حالة عدم اليقين التي تسيطر على الاقتصاد العالمي وضبابية المشهد بسبب ما تشهده الأسواق المالية والسلعية من اضطرابات نتيجة لاستمرار الحرب الروسية-الأوكرانية، وتنامي المخاوف من انكماش الطلب، والوقوع في مصيدة الركود التضخمي فمن الطبيعي أن يترتب كل من القطاع الخاص المصري،

⁴ وفقاً لتقرير البنك الدولي عن الشهور من أكتوبر 2022 حتى يناير 2023 ارتفعت معدلات التضخم في جميع البلدان -بنسب متباينة- منخفضة ومتوسطة ومرتفعة الدخل (International Monetary Fund (IMF), 2022)

والمستثمر الأجنبي في قراراته الاستثمارية في كافة قطاعات الدولة. وخاصة قطاع الزراعة وما يرتبط به من النشاط الاستثماري في قطاع التصدير. وهو ما انعكس بالفعل في اتجاه الاستثمارات الخاصة والأجنبية إلى التناقص في مصر، مما قد ينعكس على النشاط الإنتاجي والتصدير الزراعي لحاجة هذا القطاع الشديدة إلى تلك الاستثمارات، وخاصة في مجال استنباط الأصناف، ونقل التكنولوجيا، وتدعيم أسطول النقل البحري.

شكل رقم (2-2): تطور أسعار الإقراض الشهرية والسنوية %



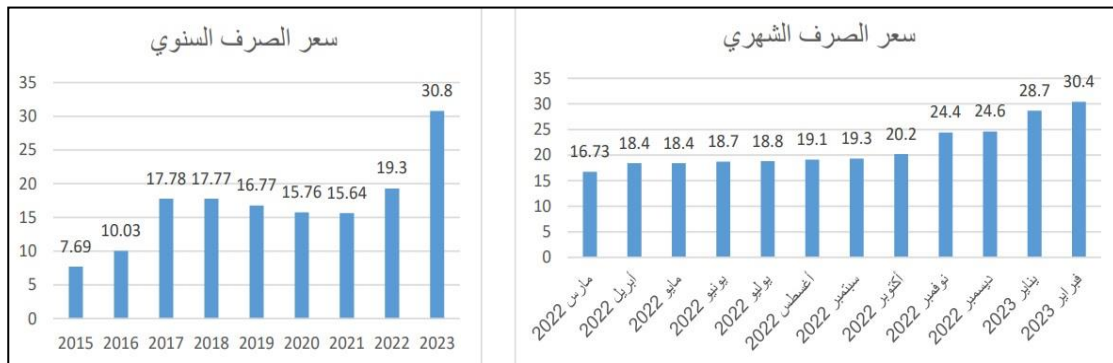
المصدر: Ceicdata, country economy, Egypt Central Bank key rates 2023 | countryeconomy.com

2.2.2 الآثار الإيجابية لتداعيات الحرب على الصادرات الزراعية:

شهدت الصادرات الزراعية المصرية طفرة كبيرة خلال السنوات القليلة الماضية رغم أزمتي كوفيد -19، والحرب الروسية-الأوكرانية، ويرجع ذلك في الأساس لسببين: أولهما ما اتخذته الدولة من إجراءات استباقية للتصدي لتبعات الأزمات التي قد يواجهها القطاع الزراعي، والتي ساعدت على تجاوز المشهد الصعب لهذه الأزمات والحيلولة دون انتشار تبعاتها. وثانيهما استغلال الدولة للفرص الواعدة التي كشفت عنها تلك الأزمات، وذلك من خلال ما يلي:

- التوسع في فتح أسواق جديدة أمام الصادرات الزراعية التقليدية وخاصة الأسواق المتشددة في اشتراطاتها المتعلقة بالسلع الزراعية الغذائية -مثل اليابان والصين وتايوان، وذلك بجانب التوسع في تصدير سلع زراعية غير تقليدية.
- استغلال ما تشهده العديد من الدول المصدرة للسلع الزراعية من ظروف مناخية غير مواتية كالجفاف والفيضانات، بزيادة الصادرات الزراعية المصرية للإحلال محل صادرات هذه الدول بالأسواق المختلفة.
- تكثيف الصادرات الزراعية للأسواق الغربية التقليدية -وبخاصة إيطاليا وألمانيا وفرنسا- التي يرتفع فيها الطلب على صادرات مصر الزراعية كأسواق بديلة في ظل الانعكاسات السلبية لسلاسل الإمداد الدولية، ومنها إغلاق العديد من الدول المصدرة للحاصلات الزراعية تحسباً لمخاطر التصدير عليها.
- تسببت تداعيات الحرب الروسية-الأوكرانية في تدهور سعر الصرف خلال عام 2022 والربع الأول من عام 2023، مقارنة بالسنوات السابقة، ومن ثم انخفاض قيمة الجنيه المصري، وذلك في إطار النظام المرن المطبق من قبل البنك المركزي شكل (2-3).

شكل رقم (2-3): تطور أسعار الصرف الشهرية والسنوية (الوحدة: جنيه/ دولار)



المصدر: Ceicdata, country economy, Egypt Central Bank key rates 2023 | countryeconomy.com

ورغم التأثير السلبي لذلك على تكلفة استيراد المدخلات الزراعية وبشكل خاص التقاوي -تستورد مصر ما يقرب من 98% من احتياجاتها من تقاوي الحُضر من الخارج (معهد التخطيط القومي ، تعميق الإنتاج المحلي لتقاوي الحُضر، 2021)-، والأسمدة الكيماوية، والمبيدات، ومصادر الطاقة، فإن انخفاض قيمة الجنيه المصري أمام الدولار كان دافعاً لتشجيع المصدرين على زيادة حجم صادراتهم من السلع الزراعية والتي قفزت قيمتها لمستويات غير مسبوقة.

- اتاحت الحرب كذلك فرصاً جديدة أمام مصر ممثلة في إمكانية تحصيل مستحقات التصدير وفق نُظم دفع مغايرة لنظام "سويفت"، أو بنظام الصفقات المتكافئة، وإمكانية السداد باليوان الصيني أو الروبل الروسي.

3- الفرص والإمكانيات التصديرية للزراعة المصرية

1.3 فرص وآليات تنمية الصادرات الزراعية إلى أفريقيا:

رغم أن العديد من الدول الأفريقية تعد ميداناً خصباً للتعاون التجاري الزراعي المصري لما تتطوي عليه من فرص وإمكانيات لاستقبال الصادرات الزراعية، فإن ذلك مازال دون المستوى، والطموح المنشود. كما لا يتناسب حجم واردات الدول الأفريقية من السلع الزراعية المصرية مع قوة العلاقات، والمصالح المشتركة، والقرب الجغرافي، والاتفاقيات التجارية الثنائية والمشاركة الموقعة فيما بين مصر وتلك الدول. وقد زاد من أهمية السعي نحو تنمية الصادرات الزراعية إلى أفريقيا التوجه السياسي الكبير للتواجد المصري بالدول الأفريقية من جهة، وتداعيات الحرب الروسية-الأوكرانية على التجارة الدولية من جهة أخرى. ويمكن عرض ثلاثة مسارات تعكس الفرص المتاحة لتعزيز الصادرات الزراعية المصرية إلى الدول الأفريقية وهي:

المسار الأول: بالنسبة للسلع الزراعية والغذائية التي تحقق مصر فيها اكتفاءً ذاتياً منخفضاً، ويتم استيرادها من الخارج، وعليها طلب بالأسواق الأفريقية (مثل الحبوب، والزيوت - التي تعتمد أفريقيا على استيرادها بنسبة 33%، و 71% على التوالي- والسكر (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، 2020))، يمكن أن يقتصر دور مصر على استيرادها لتلك السلع، والقيام بإضافة وإجراء بعض العمليات التصنيعية والخدمات (كالتكرير، والطحن، والتعبئة، والتغليف، وغيرها)، ثم إعادة تصديرها إلى الدول الأفريقية، وإن كان ذلك يتوقف على مدى الجدوى المالية والاقتصادية لهذه العمليات في ضوء ما يواجه إجراءات الشحن إلى الدول الأفريقية من صعاب مالية، ولوجستية، وأمنية.

المسار الثاني: توجه مصر لإنتاج عدد من السلع الزراعية بأراضي بعض الدول الأفريقية (و/ أو تصنيع، وتصدير بعض هذه السلع الزراعية للدول الأفريقية، أو لغيرها من الدول)، وذلك بالنسبة للسلع التي تحقق مصر فيها نسبة اكتفاء ذاتياً منخفضاً، وأيضاً السلع التي لا تتمتع مصر بأي ميزة نسبية في إنتاجها، أو لا يتوفر لدى مصر احتياجاتها من الموارد الطبيعية -وخاصة المياه- بالقدر الكافي للتوسع في إنتاجها محلياً. ويمكن لمصر تحقيق ذلك إما عن طريق استئجار الأراضي الزراعية بالدول الأفريقية والقيام بزراعتها بالمحاصيل المختلفة، أو عن طريق الشراكة، أو امتلاك الأراضي الزراعية حسب ما تسمح به القوانين المنظمة لذلك بتلك الدول⁵.

المسار الثالث: ويتعلق هذا المسار بصادرات مصر من الفاكهة والخضروات التي تحقق مصر منها اكتفاء ذاتياً (وكذلك الحال بالنسبة لمعظم الدول الأفريقية)، وتأتي في مقدمة السلع الزراعية المصرية التصديرية، حيث يقترح أن يتم تصديرها للدول الأفريقية (أو لغيرها من الدول) في صورة مصنعة وليس في صورتها الخام، ولهذا التوجه عدداً من المبررات نذكر منها:

- تنصدر السلع الزراعية المصنعة والمبردة والمجمدة واردات الدول الأفريقية من السلع الزراعية المصرية، وخاصة دول الكوميسا، والتي تعد من الأسواق التقليدية لهذه النوعية من السلع الزراعية المصنعة.
- ارتفاع الميزة النسبية التي تتمتع بها مصر في تصدير الفاكهة والخضروات المصنعة إلى أفريقيا عن تلك الطازجة.
- استهداف استراتيجية التنمية الزراعية المحدثة زيادة نسبة الحاصلات الزراعية المصنعة من 8% من إجمالي الإنتاج المحلي (وهي النسبة الحالية) إلى نحو 20% بحلول عام 2030.
- أن تصنيع المادة الخام الزراعية بدلاً من تصديرها في صورتها الخام يخلق قيمة مضافة، ويتيح فرص عمل إضافية، ويقلل من الفاقد، ويحافظ على استقرار الأسعار والأسواق، ويزيد من الصادرات.
- يزيد تصنيع الخُضر والفاكهة من كفاءة استخدام مياه الري التي تعاني مصر من محدوديتها، وبخاصة إذا ما أخذ في الاعتبار التأثيرات المحتملة لسد النهضة الأثيوبي وللتغيرات المناخية.

2.3. فرص وآليات تنمية الصادرات الزراعية إلى الدول الأوروبية:

تستحوذ الدول الأوروبية (خارج الاتحاد) على نحو 26% من الصادرات الزراعية المصرية من الخُضر والفاكهة، بينما يستحوذ الاتحاد الأوروبي على نحو 25% منها (ITC)، (international trade centre) (2023)، أي أن الدول الأوروبية تستحوذ على أكثر من نصف صادرات مصر من السلع الزراعية الطازجة والمصنعة، ورغم ذلك مازالت هناك فرص كبيرة أمام مصر لزيادة كمية وقيمة صادراتها إلى أسواق تلك الدول، ويعزز هذا التوجه ما يلي:

- تتمتع مصر بتنافسية سعرية في العديد من حاصلات الخُضر والفاكهة (مثل البطاطس والبصل والطماطم والعنب والبرتقال والفراولة) مقارنة بالعديد من الدول المنافسة -وخاصة في أسواق هولندا، وأسبانيا، وبلجيكا، وتركيا، وغيرها- إلا أن كميات صادرات الدول المنافسة لتلك الأسواق كانت أكبر من كمية الصادرات المصرية (معهد التخطيط القومي، 2022).
- تحتل مصر مراكز متقدمة عالمياً في العديد من صادراتها من حيث الكمية، ولكنها تحتل مراكز متراجعة لذات السلع من حيث قيمة صادراتها، وعلى سبيل المثال تحتل مصر المركز الأول من حيث كمية صادراتها من الموالح، في حين تحتل المركز الثالث من حيث قيمة صادراتها على مستوى العالم.

⁵ يمكن في هذا السياق الرجوع إلى دراسة (معهد التخطيط القومي، فرص ومجالات التعاون الزراعي المصري الإفريقي وآليات تفعيله، 2020) التي استهدفت بيان فرص الاستثمار المصري بالدول الأفريقية وألويات الدول، والمحاصيل التي يمكن زراعتها و/أو تصنيعها و/أو تصديرها بتلك الدول.

- إن أسواق الاتحاد الأوروبي أسواق مرتفعة الطلب وذات طاقة استيعابية كبيرة، حيث مازال يوجد حصص كبيرة للصادرات الزراعية المصرية في أسواق الاتحاد الأوروبي بدون تعريفات جمركية لا يُستفاد منها بشكل كامل.
 - أن استمرار الحرب الروسية-الأوكرانية فتح لمصر فرصاً واعدة لاقتحام أسواق جديدة لتصدير المزيد من الحاصلات الزراعية وخاصة الخُضر والفاكهة، الأمر الذي يتيح فرصاً كبيرة للصادرات الزراعية المصرية للإحلال محل صادرات أوكرانيا باعتبارها كانت مائدة الغذاء لأوروبا- من السلع الزراعية لأسواق تلك الدول.
 - في ظل ما تشهده بعض الدول بالقارة الأوروبية من موجة الجفاف التي ستؤثر سلباً على إنتاجها من المحاصيل الزراعية يمكن لمصر استغلال هذا الوضع للتوسع تصديرياً في تلك الأسواق نظراً لقربها الجغرافي، وتمتع الصادرات المصرية إليها بسمعة طيبة منذ سنوات عديدة.
- ويطلب تعزيز فرص تنمية الصادرات الزراعية المصرية إلى الأسواق الأوروبية العمل على ما يلي:**
- تحسين سلامة وجودة الصادرات الزراعية المصرية بما يحقق المتطلبات والمعايير القياسية الخاصة بالأسواق الأوروبية (والتي غالباً ما تتفوق عن نظيرتها المطلوبة للسوق الروسي والأوكراني) ويزيد من تنافسيتها.
 - التوسع في تطبيق منظومة التكويد "التتبع" وتعميمها على المزيد من مزارع الإنتاج التصديري ومحطات التعبئة.
 - التوسع في نشر الزراعة الرقمية وتعظيم الاستفادة من نظم الذكاء الاصطناعي أحد آليات ضمان إنتاج محاصيل زراعية تصديرية تطابق المواصفات والمعايير الدولية.

4- آليات وسُبل النهوض بالصادرات الزراعية المصرية

4-1 آليات مؤسسية مقترحة للنهوض بالصادرات الزراعية:

تتمثل مقترحات الورقة في هذا الشأن في آليتين: أولهما مستحدثة تتمثل في إنشاء "لجنة وطنية عليا للنهوض بالصادرات الزراعية المصرية"، والثانية تتمثل في تطوير وتحديث آلية قائمة وهي "الإدارة المركزية للحجر الزراعي"، نعرض فيما يلي موجزاً لهاتين الآليتين:

أ. اللجنة الوطنية العليا للنهوض بالصادرات الزراعية:

تعد هذه اللجنة بمثابة كيان رفيع المستوى تمثل في إطاره مختلف الجهات والهيئات الفاعلة في سلاسل القيمة للحاصلات الزراعية التصديرية، بهدف وضع فكر محدد للنهوض بالصادرات الزراعية، لا يركز على فكر القطاع الخاص فقط، إنما على فكر الدولة وكافة الشركاء. ويقترح أن تُشكل اللجنة برئاسة رئيس مجلس الوزراء وممثلين عن كل من:

- الوزراء ذوي العلاقة (الزراعة- التجارة والصناعة - النقل- المالية)
- مجتمع مصدري الحاصلات الزراعية أعضاء المجلس التصديري.
- مقدمي الخدمات الأساسية للعملية التصديرية (الإدارة المركزية للحجر الزراعي، وكالات الشحن الجوي، والبحري، والتمثيل التجاري، وأصحاب محطات الفرز والتدريج..... إلى غير ذلك من الجهات).

- المزارعين التصديريين، الكبار منهم والصغار، والجمعيات والمنظمات الإنتاجية والتسويقية التي تشارك في الشأن التصديري.
- ويقتراح أن تسند لهذه اللجنة القيام بالمهام التالية:
- وضع الأهداف الاستراتيجية للصادرات الزراعية المصرية والبرامج والخطط الكفيلة بتحقيقها.
- عرض ومناقشة المحددات والمشاكل الحالية أو الطارئة التي تواجه تصدير الحاصلات والسلع الزراعية، وإيجاد الحلول المناسبة لها.
- النظر في تطوير الأساليب والسياسات والتقنيات التي من شأنها النهوض بالصادرات.
- تحقيق أقصى قدر من التشاركية والتفاعل بين مختلف مكونات وحلقات سلاسل القيمة للحاصلات الزراعية التصديرية، وفيما بينها وبين المستويات العليا من صانعي السياسات، ومتخذي القرارات ذات العلاقة.

ب. الإدارة المركزية للحجر الزراعي:

تقع الإدارة المركزية للحجر الزراعي في القلب من العملية التصديرية للحاصلات الزراعية، ووفق أهدافها فإنها تمثل ذراع الدولة للحفاظ على سمعة الصادرات الزراعية المصرية، وضمان المطابقة لأعلى المستويات المطلوبة لتلك الصادرات من خلال تطبيق الاشتراطات والمعايير الدولية، وتولي مسؤولية تكويد المزارع التصديرية (فريد، 2020)، ومن ثم فهي الجهة المؤهلة للتطوير والتحديث.

ويقتراح تحقيق هذا التطوير من خلال العمل على:

- سرعة تطوير القانون الذي تعمل في إطاره الإدارة المركزية للحجر الزراعي (حيث أنها لا تزال تعمل وفق قانون الزراعة (3) لسنة 1966)، وفق المستجدات المحلية والدولية الراهنة.
- ضخ المزيد من الموظفين والمفتشين إلى الإدارة المركزية، وتنمية قدرات عناصرها البشرية، بما يساعد على تنفيذ خطة الدولة في التوسع في المزارع والحاصلات التصديرية، التي تخضع لمنظومة التكويد، والتوافق مع المعايير الدولية للصادرات.
- تعزيز الموارد المالية للإدارة، ودعمها بالأجهزة وأدوات الفحص والرقابة الحديثة، والتجهيزات اللوجستية.
- الارتقاء بالبنية التحتية للإدارة المركزية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفق أحدث نظم الحجر العالمية.
- تأسيس قواعد حديثة ومنظمة للبيانات والمعلومات الخاصة بتصدير الحاصلات الزراعية، مع إتاحتها للنشر.
- إصدار القرارات التي تحول دون الازدواجية والتعارض في عمل الإدارة المركزية للحجر الزراعي وغيرها من الجهات الرقابية على الصادرات.
- قيام الإدارة المركزية بأعمال التنسيق مع الجهات الأخرى ذات العلاقة بالفحص والتحليل -مثل معامل المتبقيات أو غيرها- بحيث لا يضطر المصدر للتعامل مع أكثر من جهة، وإنما مع جهة واحدة.

4-2- سبل مقترحة للنهوض بإنتاج وتسويق المحاصيل التصديرية

إن استغلال الفرص والإمكانيات المتاحة أمام الصادرات الزراعية والنهوض بها وزيادتها مرهون بأمرين، أولهما: أن تكون الدولة بكافة قطاعاتها (حكومة/ خاصة/ مجتمع مدني) متوجهة بالخطط والسياسات والآليات نحو التصدير، ولا يترك الأمر للقطاع الخاص وحده، وثاني هذين الأمرين النجاح في مواجهة التحديات القائمة

التي تعاني منها منظومة التصدير للحاصلات الزراعية، فضلاً عن إمكانيات تنميتها وزيادتها. ويقترح أن يتحقق ذلك من خلال عدد من السبل، يمكن بيانها فيما يلي:

أ. سبل تتعلق بإنتاج المحاصيل التصديرية:

- التوسع في زراعة المحاصيل البستانية (وخاصة غير التقليدية منها) بأراضي المشروعات القومية الكبرى الجديدة، وخاصة بمشروع المائة ألف صوبة زراعية -لكونها من أفضل المشروعات الملائمة لإنتاج المحاصيل التصديرية-، وربط مشروعات التوسع الرأسي لهذه المحاصيل بأهداف السياسة التصديرية لها، وبمعايير وشروط الأسواق الخارجية.
- تحرير أسعار الأسمدة، ودعم نظام كارت الفلاح للتحويل إلى الدعم النقدي للمزارع في حصوله على حقه من السماد من جهة، والقضاء على السوق السوداء للأسمدة من جهة أخرى.
- التوسع في الزراعات العضوية بالأراضي الجديدة والمستصلحة، وخاصة بعد صدور قانون الزراعة العضوية رقم (12) لسنة 2020، وذلك من أجل التوافق مع شروط الاتحاد الأوروبي لنفاذ الصادرات الزراعية لأسواقه، والتمتع بالمزايا التفضيلية.
- إيلاء اهتمام كبير ومتزايد نحو إنتاج منتجات زراعية تصديرية ذات جودة مرتفعة، وأمنة صحياً وصديقة للبيئة، وحتى تتوافق مع المعايير والاشتراطات القياسية العالمية، ومع الصفقة الخضراء التي يسعى الاتحاد الأوروبي لتطبيقها قريباً.
- التوسع في نشر منظومة التوكيد على عموم المزارع التصديرية، وتعميمها على كافة الحاصلات التصديرية، بما يحقق الالتزام بالمعايير والضوابط العالمية المحددة من قبل الدول المستوردة من جهة، واستمرار تواجد السمعة الطيبة للصادرات الزراعية من جهة أخرى، ويتطلب ذلك العمل على:
 - تفعيل دور الإدارات الزراعية في جذب صغار المزارعين للانضمام لمنظومة التوكيد، وتوفير التسهيلات الفنية والمالية لهم.
 - تجميع المزارع الصغيرة في إطار الجمعية التعاونية الزراعية، مع العمل على ضمان الشفافية والمصادقية والحوكمة بتلك الجمعيات.
 - تكثيف اللجان الفنية للحجر الزراعي في مختلف مواقع التصدير لتفعيل أعمال المتابعة، والإرشاد، والرقابة على الصادرات.
- العمل على إنشاء شركات تعاونية (أو روابط) تضم صغار المزارعين الساعين للتصدير وفقاً لمبادئ التعاون، وإجراء التعديلات اللازمة في قانون التعاونيات لتشجيع القطاع الخاص على إقامة شركات حقيقية مع الجمعيات التعاونية الزراعية.
- التأكيد على أهمية تعزيز دور المراكز البحثية (وخاصة فيما يتعلق باستنباط الأصناف الجديدة للمحاصيل التصديرية، ودعم المعامل الخاصة بالرقابة والفحص -وخاصة معامل متبقيات المبيدات-) لرفع كفاءة الإنتاج، وضمان الجودة، والمنافسة للصادرات بالأسواق الخارجية.

ب. سبل تتعلق بالتسويق الداخلي:

- التوسع في نشر مراكز لوجستية مجمعة تساهم في حل مشاكل التصدير، وتتولى القيام بعمليات الفرز، والتدريج، والتعبئة، والتغليف، والشحن، وتكون حلقة الوصل بين المزارعين والسوق الخارجي.
- تشديد الإجراءات الرقابية على موانئ الشحن المحلية لتجنب ما قد يتواجد بها من قصور وبيرورقراطية، كثيراً ما يترتب عليها تأخر شحن الحاويات عن الموعد المحدد لوصولها إلى الأسواق الخارجية، أو تلف محتوياتها من السلع الزراعية التصديرية.

- توفير الموارد التمويلية والبشرية والتقنية لتسريع أعمال التطوير والتحديث للموانئ المصرية بهدف زيادة الطاقات التصميمية لها، ورفع كفاءة ما تقدمه من خدمات، ومن ثم تيسير إجراءات الشحن، والتفريغ، والتخليص الجمركي بالموانئ المصرية، بجانب دعم تكاليف الشحن، والخطوط الملاحية في ظل ارتفاع أسعار الطاقة وتكاليف التأمين.

ج. سُبُل تتعلق بشحن الصادرات الزراعية:

- سرعة العمل على تعزيز وتسيير خطوط ملاحية سريعة ومنتظمة لنقل الحاصلات الزراعية من خلال ربط الموانئ المصرية المطلة على البحر المتوسط بنظائرها في الدول الأوروبية الواقعة شمال البحر المتوسط (إيطاليا/ اليونان/ أسبانيا/ فرنسا)، وهو ما يمكن أن تضطلع به شركات ملاحية خاصة، مع توفير المحفزات الميسرة على ذلك. (*)6
- العمل على تأسيس شركة مساهمة مصرية في مجال النقل البحري يساهم فيها المصدرين بالشراكة مع كيانات مصرية حكومية وخاصة ومستثمرين وذلك برعاية الدولة، وتحت مظلة المجلس التصديري، ووزارتي التجارة والصناعة، والنقل والمواصلات. وذلك لكسر الوضع الاحتكاري الراهن لشركات الملاحة الدولية التي تستأثر بالجانب الأكبر من عمليات الشحن للصادرات المصرية، وحتى يتم ذلك يمكن الاتفاق مع التوكيلات البحرية على تحديث أسطول النقل البحري ليتولى نقل الصادرات المصرية إلى الموانئ المختلفة.
- التوسع في إنشاء المكاتب التجارية بالأسواق الخارجية الرئيسية لتقديم الدعم اللوجستي للمصدرين، مع العمل على تفعيل أداء مكاتب التمثيل التجاري المصرية المتواجدة بالخارج لتعزيز فرص دخول الصادرات الزراعية للأسواق الخارجية، وتقديم يد العون للمصدرين المصريين لحل ما قد يواجههم من معوقات، أو خلافات مع المستوردين بالأسواق الخارجية.
- ضخ المزيد من الاستثمارات لزيادة ساعات الشحن الجوي.

د. سُبُل تتعلق بالاتفاقيات التجارية:

- توقيع بروتوكولات تعاون تجاري جديدة مع المزيد من الدول الأوروبية، والآسيوية، والأفريقية والتي من شأنها تسهيل عملية اختراق الصادرات الزراعية المصرية لأسواق تلك الدول، ووضع القوانين التي تمنع ممارسات البيع بالعمولة - وخاصة بالدول العربية- والتي غالباً ما تضر بالعملية التصديرية.
- العمل على تفعيل بنود الاتفاقيات التجارية الجاري تنفيذها بين مصر والتكتلات الاقتصادية الدولية والإقليمية، بما يحقق الاستغلال الكفء للمزايا التفضيلية التي تمنحها تلك الاتفاقيات للصادرات الزراعية المصرية من جهة، وتعزيز الاستفادة منها في زيادة فرص الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر لنقل التقنيات الجديدة في مجال التسويق والتجارة الخضراء، وإنتاج التقاوي المنتقاة.

هـ. سُبُل تتعلق بالسياسات والإجراءات الحكومية الأخرى المعززة للعملية التصديرية:

- وضع خارطة طريق متوسطة وطويلة الأجل محددة الأهداف والسياسات والتدابير للنهوض بالصادرات الزراعية المصرية، وتعزيز تنافسيتها.
- تطبيق الرخصة الذهبية في مجالات تصدير الحاصلات الزراعية على غرار نظيرتها الممنوحة للمشروعات الصناعية، والعمل على سرعة استخراج رخص تصدير للشركات المتوافقة مع المعايير والاشتراطات المطلوبة، بالتعاون مع جمعيات واتحادات المصدرين.

(*) تجدر الإشارة في هذا الشأن أن وزير النقل قد أفاد مؤخراً أن الدولة تسعى حالياً لتشغيل خط شحن ملاحى سريع لشحن الحاصلات الزراعية إلى بعض الدول الأوروبية.

- تسهيل عمليات طرح الأراضي الزراعية للمستثمرين المحليين والأجانب لزراعة الأصناف الجيدة من المحاصيل الزراعية، وخاصة التصديرية منها.
- منح المزيد من التسهيلات الائتمانية والمحفزات الضريبية والجمركية لمنتجي ومصدري الحاصلات الزراعية، بما يساعد على تسهيل الوصول إلى التقنيات الزراعية الحديثة، والتكيف مع آثار التغيرات المناخية.
- زيادة الدعم الحكومي النقدي غير المباشر لتعزيز التصدير وذلك من خلال:
 - دعم عمليات الشحن البحري، والجوي.
 - دعم الخطوط الملاحية السريعة للدول الأوروبية.
 - دعم المعارض الخارجية، والبعثات التجارية الخاصة بفتح الأسواق.
 - دعم إعداد الدراسات والبحوث التسويقية المتخصصة للنهوض بالصادرات الزراعية.
 - دعم إنشاء المراكز اللوجستية ومحطات التعبئة والتغليف.
- إعادة النظر في منظومة الدعم النقدي المباشر للصادرات الزراعية الحالية بزيادة مخصصات المساندة لتصدير السلع الزراعية (وخاصة في ظل دعم الدول المنافسة لمصر- كإسبانيا وتركيا والمغرب- لصادراتها الزراعية). ويمكن أن يتضمن ذلك أيضاً تخصيص دعم نقدي لسلعة بعينها (سلعة غير تقليدية)، أو لتلك الموجهة لفتح سوق محدد (سوق جديد)، أو لتلك الأقل استهلاكاً للمياه، وليس إتاحة الدعم بشكل عام.
- وضع السياسات والتشريعات التي من شأنها تفعيل الآليات المؤسسية والتنظيمية التي تعزز التكامل فيما بين التسويق المحلي والتصدير، والتصنيع الزراعي (بما في ذلك سياسات دعم التسويق التعاقدية، والإرشاد التسويقي)، وأهمها التعاونيات الزراعية، ومنظمات المزارعين الإنتاجية والتسويقية، ومجالس المصدرين والمصنعين، ومنظمات المجتمع المدني ذات العلاقة.
- العمل على إنشاء وتطوير علامة تجارية خضراء للسلع الزراعية التصديرية المصرية، بما يدعم تنافسيتها.
- التوسع في إقامة وتنظيم معارض للمنتجات الزراعية المصرية في دول العالم المختلفة للترويج للمنتج المحلي.
- تفعيل دور الإرشاد الزراعي والإعلامي للتوعية بشروط وفرص التصدير والمعايير الدولية.
- تكثيف اللجان الفنية للحجر الزراعي في مختلف مواقع التصدير بالمنافذ الحدودية، والموانئ البحرية والبرية، ومحطات الفرز والتعبئة لتسهيل أعمال الرقابة على الصادرات الزراعية، وضمان سلامتها وجودتها.
- تشجيع الاستثمار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتصنيع وتصدير المنتجات الزراعية بدلاً من تصديرها في صورة طازجة مما يزيد من قيمتها المضافة، ويفتح المزيد من الأسواق أمام الصادرات الزراعية المصرية وخاصة بالدول الأفريقية.

خاتمة

رغم ما شهده أداء قطاع الصادرات الزراعية المصرية من تطورات إيجابية ملحوظة خلال السنوات القليلة الماضية، فإنه مازال يواجه عدداً من التحديات والمشكلات، وخاصة في ظل الأزمات التي تشهدها دول العالم، بما فيها مصر، من جراء الآثار السلبية لتداعيات الحرب الروسية- الأوكرانية. الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في الشأن الخاص بتنمية الصادرات الزراعية للحفاظ على ما تحقق من نجاحات خلال السنوات الماضية،

والانطلاق نحو آفاق أرحب تحقق طموحات الدولة وطموحات مجتمع المصدرين، والمزارعين التصديريين. ويمكن تحقيق ذلك من خلال:

- إنشاء كيان رفيع المستوى تمثل فيه كافة الجهات والهيئات الفاعلة في سلاسل القيمة للحاصلات الزراعية التصديرية، بهدف وضع فكر محدد للنهوض بالصادرات الزراعية لا يركز على فكر القطاع الخاص فقط، وإنما على فكر الدولة وكافة الشركاء في العملية التصديرية.
- اتخاذ العديد من السبل والآليات التي من شأنها النهوض بالإنتاج من المحاصيل الزراعية التصديرية (ومنها التوسع في زراعتها بأراضي المشروعات الزراعية القومية الكبرى، وتحرير أسعار الأسمدة، والتوسع في نشر منظومة التكويد على عموم المزارع التصديرية، وإنشاء روابط تضم صغار المزارعين الساعين للتصدير) وتعزيز تسويقها داخلياً وخارجياً (ومنها تسيير خطوط ملاحية سريعة ومنتظمة لنقل الحاصلات الزراعية للأسواق الخارجية، والعمل على تأسيس شركة مساهمة مصرية في مجال النقل البحري، والتوسع في إنشاء مكاتب التمثيل التجاري المصرية وتفعيل المتواجد منها بالأسواق الخارجية).
- إعادة النظر في منظومة الدعم النقدي المباشر للصادرات الزراعية، وزيادة مخصصات وبدلات الدعم النقدي غير المباشر لها.
- وضع السياسات والتشريعات التي من شأنها تفعيل الآليات المؤسسية والتنظيمية التي تعزز التكامل فيما بين التسويق المحلي، والتصديري، والتصنيع الزراعي للحاصلات الزراعية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

- ألغت كامل. (2022). البيروقراطية والمواصفات.. معوقات الصادرات الزراعية المصرية للخليج. 360masr.
- تحيا مصر. (2023). «للاوصول لحلم 100 مليار دولار صادرات».. تخصيص 28.1 مليار جنيه لدعم المصدرين بموازنة العام المالي المقبل. تحيا مصر.
- جمال صيام . (2022). من الأفضل لمصر تصدير الخضر والفاكهة مصنعة لا طازجة. بوابة الزراعة.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (أعداد مختلفة). النشرة الشهرية للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين. جمهورية مصر العربية: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. تم الاسترداد من https://www.capmas.gov.eg/Pages/Publications.aspx?page_id=5107&Year=23352
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة وإحصاء. (2022). النشرة السنوية للتجارة الخارجية. الجهاز المركزي للتعبئة العامة وإحصاء. تم الاسترداد من https://www.capmas.gov.eg/Pages/Publications.aspx?page_id=5107&YearID=23614
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة وإحصاء. (2022). النشرة السنوية للتجارة الخارجية. الجهاز المركزي للتعبئة العامة وإحصاء.
- عبد العال البنداري ، و علاء عبد الحسيب. (2023). رئيس مركزية الحجر الزراعي: ضوابط صارمة لحماية صحة المواطنين والنهوض بالصادرات. الأهرام.
- القرار. (2022). الصادرات الزراعية المصرية بين مطرقة الحرب الروسية الأوكرانية وسندان ارتفاع أسعار الشحن. القرار.
- محمد عبد الله. (2023). صادرات تاريخية للزراعة بمصر.. كيف تحافظ عليها من الأزمات المقبلة؟ الجزيرة.
- محمود مقلد. (2022). «التصدير للحاصلات الزراعية» يتفاوض مع وزارة النقل وإيطاليا لتوفير خط ملاحى لنقل الحاصلات الزراعية لأوروبا. الشروق.
- معهد التخطيط القومي . (2020). فرص ومجالات التعاون الزراعي المصري الإفريقي وآليات تفعيله. سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، 311، 180. تم الاسترداد من <https://repository.inp.edu.eg/bitstream/handle/123456789/5102/%d8%a8%d8isAllowed=y&%ad%d8%ab%20311.pdf?sequence=1>
- معهد التخطيط القومي . (2020). فرص ومجالات التعاون الزراعي المصري الإفريقي وآليات تفعيله. سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، 311، 180.
- معهد التخطيط القومي . (2021). تعميق الإنتاج المحلي لتقاوي الخضر. سلسلة أوراق تعميق التصنيع المحلي في مصر، 32. تم الاسترداد من <https://repository.inp.edu.eg/xmlui/handle/123456789/4980>
- معهد التخطيط القومي . (2021). تعميق الإنتاج المحلي لتقاوي الخضر. سلسلة أوراق تعميق التصنيع المحلي في مصر، 32.
- معهد التخطيط القومي . (2022). استشراف الآثار المرتقبة لتداعيات الحرب الروسية-الأوكرانية على الأمن الغذائي المصري. سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، تحت النشر.

- معهد التخطيط القومي . (2022). استشراف الآثار المرتقبة لتداعيات الحرب الروسية-الأوكرانية على الأمن الغذائي المصري. سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، تحت النشر.
- معهد التخطيط القومي . (2022). التوجه التصديري للزراعة المصرية بين الواقع والطموح. سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، 334، 175. تم الاسترداد من <https://repository.inp.edu.eg/bitstream/handle/123456789/5143/%D8%B3%20isAllowed=y&%D9%82%20334.pdf?sequence=13>
- معهد التخطيط القومي . (2022). التوجه التصديري للزراعة المصرية بين الواقع والطموح. سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، 334، 175.
- معهد التخطيط القومي . (2022). تقرير حالة التنمية في مصر 2022. جمهورية مصر العربية: معهد التخطيط القومي.
- معهد التخطيط القومي . (2022). تقرير حالة التنمية في مصر 2022. جمهورية مصر العربية: معهد التخطيط القومي.
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو). (2020). التجارة بين البلدان الأفريقية ومنظمة التجارة الحرة القارية الأفريقية وجائحة كوفيد-19.
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو). (2020). التجارة بين البلدان الأفريقية ومنظمة التجارة الحرة القارية وجائحة كوفيد-19.
- ناريمان فايز فريد. (2020). دراسة تقييمية لمنظومة إدارة ومراقبة الجودة -السلامة للواردات المصرية من بعض المنتجات الزراعية. جامعة عين شمس، كلية الزراعة.
- ناريمان فايز فريد. (2020). دراسة تقييمية لمنظومة إدارة ومراقبة الجودة -السلامة للواردات المصرية من بعض المنتجات الزراعية. جامعة عين شمس، كلية الزراعة.
- نبض. (2023). 12 مليار دولار.. كيف أتت ثمار الحرب الروسية الأوكرانية على مصر؟ نبض.
- هند مختار. (2023). الحكومة توافق على مبادرة دعم القطاعات الإنتاجية (الصناعة والزراعة). اليوم السابع .
- هند مختار. (2023). فيتش: صادرات مصر الزراعية تحقق أرقاماً قياسية مع استمرار دعم قطاع الزراعة.
- الهيئة العامة للاستعلامات. (2023). التقرير النهائي لصادرات مصر الزراعية خلال عام 2022. الهيئة العامة للاستعلامات.
- وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية. (2022). خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي 2023/2022. جمهورية مصر العربية. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (أعداد مختلفة). النشرة الشهرية للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين. جمهورية مصر العربية: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.
- وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية. (2022). خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي 2023/2022. جمهورية مصر العربية.
- ياسمين سليم. (2020). البنك الدولي: 60% من صادرات مصر الزراعية غير مستغلة.. وهذه أبرز الأسباب. مصر اوي
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (أعداد مختلفة). النشرة الشهرية للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين. جمهورية مصر العربية: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. تم الاسترداد من https://www.capmas.gov.eg/Pages/Publications.aspx?page_id=23352Year=&5107
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة وإحصاء. (2022). النشرة السنوية للتجارة الخارجية. الجهاز المركزي للتعبئة العامة وإحصاء. تم الاسترداد من https://www.capmas.gov.eg/Pages/Publications.aspx?page_id=23614YearID=&5107
- ألفت كامل. (2022). البيروقراطية والمواصفات.. معوقات الصادرات الزراعية المصرية للخليج. 360masr. تم الاسترداد من <https://360net.net/>

- ## التوجه التصديري للزراعة المصرية بين الواقع والطموح 22

- هند مختار. (2023). الحكومة توافق على مبادرة دعم القطاعات الإنتاجية (الصناعة والزراعة). اليوم السابع . تم الاسترداد من <https://www.youm.com/7>
- وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية. (2022). خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي 2023/2022. جمهورية مصر العربية.
- ياسمين سليم. (2020). البنك الدولي: 60% من صادرات مصر الزراعية غير مستغلة.. وهذه أبرز الأسباب. مصراوي. تم الاسترداد من <https://www.masrawy.com/>

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية:

- Gourinchas, P.-O. (2022). Shifting Geopolitical Tectonic Plates. *Finance and Development*. Retrieved from <https://www.imf.org/en/Publications/fandd/issues/2022/06/shifting-geopolitical-tectonic-plates-straight-talk>
- International Monetary Fund (IMF). (2022). *World Economic Outlook, Countering the Cost-of-Living Crisis*. International Monetary Fund. Retrieved from <https://www.imf.org/en/Publications/WEO/Issues/2022/10/11/world-economic-outlook-october-2022#:~:text=COUNTERING%20THE%20COST%20DOF%20DLIVING%20CRISIS,-OCTOBER%202022&text=Global%20growth%20is%20forecast%20to,of%20the%20COVID%20D19%20pandemic.>
- international trade centre(ITC). (2023). Retrieved from <https://intracen.org/resources/data-and-analysis/trade-statistics>
- United Nations. (2022). *Global impact of the war in Ukraine: Billions of people face the greatest cost-of-living crisis in a generation*. United Nations. Retrieved from https://news.un.org/pages/wp-content/uploads/2022/06/GCRG_2nd-Brief_Jun8_2022_FINAL.pdf?utm_source=United%20Nations&utm_medium=Brief&utm_campaign=Global%20Crisis%20Response
- World Bank. (2022). *Commodity Markets Outlook*. World Bank. Retrieved from <https://openknowledge.worldbank.org/server/api/core/bitstreams/c7f65ff2-9e31-5b2a-9ceb-ed37900e8223/content>
- World Food Program. (2022). *The Global Report on Food Crises 2022*. World Food Program. Retrieved from <https://www.wfp.org/publications/global-report-food-crises-2022>

ملحق رقم (1)

أهم الدول المستوردة لأهم المحاصيل الزراعية المصدرة.

المنتج	الدولة	القيمة بالآلاف دولار	الكمية بالطن	%	السعر بالدولار
البرتقال	العالم	714,400	738,064	100%	968
	روسيا	85,126	87,946	12%	968
	السعودية	81,108	83,794	11%	968
	الهند	52,573	54,315	7%	968
	هولندا	50,328	51,995	7%	968
	بنجلاديش	50,328	44,194	6%	1,139
البطاطس	العالم	194,955	464,241	100%	420
	روسيا	70,913	168,864	36%	420
	اليونان	13,951	33,222	7%	420
	إيطاليا	10,043	23,915	5%	420
	الإمارات	9,353	22,271	5%	420
	العراق	7,478	17,807	4%	420
البصل	العالم	141,643	267,515	100%	529
	السعودية	38,787	73,255	27%	529
	المملكة المتحدة	27,320	51,598	19%	529
	هولندا	18,721	35,357	13%	529
	إيطاليا	10,307	19,467	7%	529
	ألمانيا	9,971	18,831	7%	529
الفاصوليا	العالم	136,864	105,565	100%	1,296
	الجزائر	41,235	31,805	30%	1,296
	العراق	25,088	19,350	18%	1,297
	رومانيا	15,118	11,661	11%	1,296
	تركيا	13,392	10,329	10%	1,297
	ليبيا	5,433	4,190	4%	1,297
العنب	العالم	254,333	107,303	100%	2,370
	المملكة المتحدة	63,657	26,857	25%	2,370
	هولندا	61,282	25,855	24%	2,370
	روسيا	31,475	13,279	12%	2,370
	ألمانيا	16,584	6,997	7%	2,370
	سلوفينيا	13,545	5,715	5%	2,370

Sources: ITC calculations based on UN COMTRADE

لمحة عن معهد التخطيط القومي: هو مركز فكر وطني يقدم بدائل الدعم التخطيطي والتنموي لمتخذي القرار وصُناع السياسات على كافة المستويات من خلال خدمات بحثية وتدريبية واستشارية وتعليمية ومجتمعية تنافسية، باستخدام أفضل الأساليب والممارسات العلمية والشراكات الفعالة محلياً وخارجياً، بما يعزز تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

معهد التخطيط القومي

تقاطع ش صلاح سالم مع ش الطيران – مدينة نصر-القاهرة

